

الشروط والأحكام العامة للبيع

للمنتجات الخاصة. دون الإخلال بما سبق، إذا قام المشتري بمحاولة إلغاء طلب المنتج خاص، ووافق البائع على هذا الإلغاء، فيتعين على المشتري دفع أو تعويض البائع عن ثمن شراء المنتجات الخاصة بالإضافة إلى أي رسوم إلغاء مرتبطة وتكاليف ذات صلة بتكديدها البائع نتيجة هذا الإلغاء أو فيما يتعلق به. يجوز للبائع، وفقاً لتقديره، أن يطلب إيداعاً غير قابل للاسترداد لأي منتج خاص يطلبه المشتري.

4. الخدمات. يجب تحديد الخدمات التي يطلبها المشتري في الطلب أو بيان العمل. عند الاقتضاء، يجب على المشتري أن يوفر للبائع إمكانية الوصول الكافي والمجاني والآمن وفي الوقت المناسب إلى مقره و/أو نظامه حسبما يلزم لتقديم الخدمات. يضمن المشتري أن الموقع الذي ستُقدم فيه الخدمات يلتزم بجميع معايير وأحكام وقواعد ولوائح السلامة والصحة المهنية السارية والنافذة. يتفق المشتري على ضمان، يقدر ما هو ممكن عملياً، صحة وسلامة وأمان موظفي البائع عند وجودهم في مقر المشتري، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، توفير وصيانة المباني والأنظمة التي تكون، يقدر ما هو معقول عملياً، آمنة وخالية من المخاطر على الصحة. يجوز للبائع استخدام مقاولين من الباطن لتنفيذ التزاماته التعاقدية بموجب الطلب أو بيان العمل. إذا استخدم البائع مقاولين من الباطن، فسيكون البائع وحده مسؤولاً عن ضمان امتثالهم للمتطلبات التعاقدية الخاصة بهم. لا يحق للمشتري الإشراف على أي من المقاولين من الباطن التابعين للبائع أو توجيه أداؤهم. يجب على البائع أو المقاولين من الباطن التابعين له، عند الاقتضاء، الحصول على التراخيص والشهادات والتصاريح اللازمة لتقديم الخدمات والحفاظ عليها. إذا حال المشتري دون قيام البائع بأداء أي من التزاماته أو تأخر في أدائها: (أ) يحق للبائع، دون الإخلال بحقوقه أو تعويضاته الأخرى بموجب هذه الشروط أو بموجب القانون أو الإنصاف، تعليق أو إنهاء أداء الخدمات؛ و (ب) يكون المشتري مسؤولاً عن أي تكاليف أو مصروفات يتكديدها البائع أو يتكلف بها نتيجة لذلك. وبدون الإخلال بما تقدم، فإن أوقات الإنجاز المشار إليها في الطلب أو بيان العمل هي مجرد تقديرات.

5. السعر. تخضع الأسعار المعروضة على موقع البائع الإلكتروني أو في الكتالوجات أو عروض البائع للتغيير دون إشعار. تنقضي صلاحية جميع الأسعار الواردة في عرض البائع وتصبح غير صالحة بحلول تاريخ انتهاء الصلاحية الموضح فيها، ما لم يتم تمديدتها كتابياً من قبل البائع، ومع ذلك، يحتفظ البائع بحق تحديث عرض الأسعار الخاص به في حالة زيادة التعريفات، أو الرسوم، أو الضرائب، أو تكاليف الشحن أو الاستيراد، أو أسعار الموردين، أو حدوث تقلبات مادية في سعر الصرف. كما يحتفظ البائع بحق زيادة سعره المطبق على الطلب أو بيان العمل في أي وقت، عندما تؤدي نتيجة لحدث خارج عن سيطرة البائع المعقولة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر زيادة التعريفات، أو الرسوم، أو الضرائب، أو تكاليف الشحن أو الاستيراد، أو أسعار الموردين، أو حدوث تقلبات مادية في سعر الصرف) إلى زيادة جوهرية في التكاليف التي يتحملها البائع لتوفير المنتجات والخدمات و/أو البرامج. وفيما يتعلق بالأحداث الموضحة أعلاه، يتعين على البائع تقديم سعر محدث ويمتنع عن شحن المنتج أو توفير البرامج أو الخدمات إلى أن يقوم المشتري بمراجعة الطلب بالسعر الصحيح. وإذا أخفق المشتري في مراجعة الطلب بالسعر الصحيح خلال 3 أيام عمل من إخطار البائع بالسعر المعدل، يحق للبائع إلغاء الطلب أو بيان العمل ذات الصلة. أي أخطاء واضحة غير ملزمة بالنسبة للبائع. لا تشمل الأسعار المقدمة من البائع أي ضرائب سارية بالمعدلات السائدة. يلتزم المشتري بدفع جميع ضرائب المعاملات المعمول بها، بما في ذلك ضرائب المبيعات والاستخدام والقيمة المضافة، وضرائب السلع والخدمات، والرسوم والجمارك والتعريفات وغيرها من الرسوم المعاملاتية المفروضة من الحكومة أياً كان مُسماهاً (وأي فائدة أو غرامة ذات صلة) على المبالغ المستحقة الدفع من قبل المشتري (مجتمعة، "ضرائب المعاملات")، بغض النظر عن وقت فرض هذه الضرائب على المعاملات. تكون ضرائب المعاملات هذه مستحقة سواء كانت مدرجة على الفاتورة أو الطلب أو بيان العمل. يجب على المشتري تزويد البائع بإثبات الإعفاء من ضرائب المعاملات بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الشهادات أو الأدلة المستندية للتصدير (إن وجدت) قبل خمسة عشر (15) يوم عمل على الأقل من تاريخ استحقاق الفاتورة ويجب أن يكون هذا الإثبات مقبولاً من قبل السلطات الضريبية ذات الصلة التي يسعى المشتري للحصول على إعفاء منها. يجب على المشتري سداد جميع الدفعات دون حجب أو خصم أو فيما يتعلق بأي ضريبة ما لم يقتضي القانون ذلك. وإذا لزم إجراء أي حجب أو استقطاع من هذا القبيل، يجب على المشتري، عند إجراء الدفع الذي يتعلق به الحجب أو الاستقطاع، أن يدفع للبائع هذا المبلغ الإضافي الذي يضمن أن يتلقى البائع نفس المبلغ الإجمالي الذي كان سيتلقاه لو لم يكن أي حجب أو استقطاع من هذا القبيل مطلوباً.

6. الدفع. يجب أن يتم الدفع مقابل المنتجات والبرامج والخدمات (1) بالعملة المحددة في الفاتورة أو ما يعادلها كما هو محدد كتابياً من قبل البائع، و(2) عن طريق التحويل البنكي أو أي وسيلة أخرى يحددها البائع، وفقاً لتقديره الخاص. يتعين على المشتري (بما في ذلك المشتريين الحاصلين على تمديد اثتماني) دفع أي فاتورة مقدمة من البائع خلال ثلاثين (30)

1. التعريفات

- 1.1 "نموذج الطلب": يقصد به نموذج طلب العميل من البائع للأعمال التجارية المقبول من البائع فيما يتعلق ببيع المنتجات والبرامج والخدمات للمشتري.
 - 1.2 "المشتري": يقصد به الشخص أو الكيان المحدد في الطلب أو بيان العمل.
 - 1.3 "مادة المشتري": يقصد بها الملكية الفكرية القائمة للمشتري والمقدمة من قبله لأغراض الطلب أو بيان العمل.
 - 1.4 "المعلومات السرية": يقصد بها المعلومات التي يتلقاها الطرف المستقبل من الطرف المُفصح والتي (أ) يُشار إليها بأنها "سرية" أو "خاصة"؛ أو (ب) تعتبر سرية و/أو خاصة بشكل معقول في ظل الظروف المحيطة بالإفصاح.
 - 1.5 "العميل": يقصد به عميل المشتري، بما في ذلك أي مستخدم نهائي، للمنتجات أو البرامج أو الخدمات أو جميعها.
 - 1.6 "التسليمات": يقصد بها أي منتج عمل أو تقارير أو غيرها من التسليمات التي طورها البائع ويقدمها كجزء من الخدمات المطلوبة بموجب الطلب أو بيان العمل.
 - 1.7 "الاتفاقية القائمة": يقصد بها الاتفاقية الموقعة من قبل الأطراف والتي تحكم شراء وبيع المنتجات والبرامج والخدمات.
 - 1.8 "الطلب": يقصد به أمر الشراء الصادر من المشتري إلى البائع لشراء و/أو استخدام المنتجات أو البرامج أو الخدمات أو جميعها.
 - 1.9 "المنتجات": يقصد بها المنتجات أو المواد أو البضائع الموصوفة في الطلب أو بيان العمل.
 - 1.10 "البائع": يقصد به الكيان القائم بالبيع المحدد في الطلب أو بيان العمل.
 - 1.11 "مواد البائع": يقصد بها أي وجميع العمليات والصيغ والأدوات والأفكار والمفاهيم والمنهجيات والبرامج والخبرة والممارسات التجارية والأسرار التجارية والتعليمات البرمجية للكائنات وكود المصدر والوثائق والمعلومات والأفكار التي طورها البائع أو المرخصون التابعون له، وجميع حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها.
 - 1.12 "الخدمات": يقصد بها المهام والوظائف والمسؤوليات والتسليمات والخدمات الأخرى المحددة في الطلب أو بيان العمل.
 - 1.13 "البرامج": يقصد بها برامج الكمبيوتر وأنظمة التشغيل وواجهات الاستخدام والبرمجيات كخدمة والتطبيقات أو البرامج الأخرى المحددة في الطلب أو بيان العمل.
 - 1.14 "بيان العمل": يقصد بها وثيقة متفق عليها بين البائع والمشتري كتابياً تحدد المنتجات و/أو البرامج و/أو الخدمات المقدمة من البائع إلى المشتري.
 - 1.15 "منتج خاص": يقصد به أي منتج (1) يحصل عليه البائع أو يخزنه خصيصاً للمشتري (بما في ذلك المنتجات التي يتم تصنيعها أو تعديلها أو تغييرها أو تتضمن ميزات خاصة)، أو (2) غير قابل للبيع بسهولة من قبل البائع لعملاء آخرين، (3) لا يتم تخزينه عادةً من قبل البائع أو (4) تم تحديده من قبل البائع على أنه غير قابل للإلغاء أو الإرجاع أو "NCNR".
 - 1.16 "الشروط": يقصد بها هذه الشروط والأحكام العامة للبيع.
- ## 2. نطاق الاتفاقية.
- ما لم تكن هناك اتفاقية قائمة، تحكم هذه الشروط ببيع وشراء واستخدام المنتجات و/أو البرامج و/أو الخدمات من قبل المشتري من البائع، وتشكل، جنباً إلى جنب مع نموذج الطلب، وكل طلب وبيان عمل، الاتفاقية الكاملة المنفصلة بين الأطراف فيما يتعلق بموضوع نموذج الطلب أو الطلب أو بيان العمل. إذا نشأ تعارض بين هذه الشروط أو فيما بينها، ونودج الطلب، والطلب و/أو بيان العمل، فإن هذه الشروط هي التي تسود ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك صراحةً وكتابياً من قبل الممثلين المعتمدين للأطراف. إذا قبل المشتري هذه الشروط نيابة عن طرف آخر، فإن المشتري يقر ويضمن أن لديه السلطة الكاملة لإلزام هذا الطرف بهذه الشروط. أي شروط إضافية أو مطبوعة مسبقاً أو مختلفة واردة في أي أمر شراء أو بوابة إلكترونية أو أي اتصالات أخرى من المشتري يزعّم تطبيقها تعتبر باطلة وغير قابلة للتنفيذ ما لم يتم الاتفاق عليها صراحة وتوقيعها كتابياً من قبل الممثلين المعتمدين لكلا الطرفين. تقديم المشتري للطلب أو استلام المشتري أو العميل أو استخدامهما للمنتجات أو البرمجيات و/أو الخدمات يشكل قبولاً لهذه الشروط.
- ## 3. الطلبات.
- يحق للبائع، وفقاً لتقديره الخاص، قبول أو رفض أي طلب، كلياً أو جزئياً، في أي وقت. أي تغيير يطلبه المشتري في أي جانب من جوانب نطاق الطلب أو بيان العمل يجب أن تتم الموافقة عليه كتابياً من قبل الطرفين وقد يؤدي إلى تعديل السعر و/أو التسليم على النحو الذي يحدده البائع. يحتفظ البائع بالحق في تنفيذ الحد الأدنى لقيمة الطلب بالنسبة لكل طلب أو بيان عمل. إذا سمح البائع بإنهاء أو تعليق الطلب أو بيان العمل بالكامل أو جزء منهما عن طريق التعديل أو الإلغاء أو كما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في البندين 6 و16، فيجب على المشتري (دون المساس بحقوق البائع وسبل الانتصاف الأخرى) أن يدفع للبائع مبلغاً معقولاً لتعويض البائع عن الخسائر التي سيتكديدها نتيجة لذلك، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، رسوم إعادة التخزين بالإضافة إلى المبالغ التي يجب على البائع دفعها للموردين والمُصنّعين التابعين له فيما يتعلق بالطلب أو بيان العمل ذات الصلة، إلى جانب مبلغ معقول فيما يتعلق بالربح الذي لم يتمكن البائع من تحقيقه فيما يتصل بالطلب أو بيان العمل ذات الصلة. يوافق المشتري على أنه لا يمكنه إلغاء أي طلب بالنسبة

الشروط والأحكام العامة للبيع

يتكبدها المشتري أو أي طرف ثالث، بشكل مباشر أو غير مباشر، بسبب اتباع المشتري لأي توصيات. تظل التزامات الامتثال القانوني أو التنظيمي ومسؤولية المشتري وحده، ولا يهدف أي شيء هنا إلى نقل أي عبء من هذا القبيل من المشتري إلى البائع.

12.1 الضمان/ضمان الجودة.

الضمان/ضمان المنتج والبرمجيات. البائع هو موزع للمنتجات والبرامج، ويجب عليه أن ينقل ويعين للمشتري أي وجميع الضمانات القابلة للتحويل والضمانات المقدمة للبائع من قبل الشركة المصنعة للمنتجات والجهة المرخصة لحقوق البرنامج أو مالكتها. ما لم يُنص على خلاف ذلك كتابيًا وبموجب توقيع البائع، لا يقدم البائع أي ضمان أو كفاالة مستقلة لأي من المنتجات والبرمجيات. يقتصر التعويض الوحيد والحصري للمشتري عن أي جزء غير مطابق مزعوم أو عيب أو فشل أو عدم كفاية أو خرق لأي ضمان أو كفاالة تتعلق بالمنتجات والبرامج (بإشار إليها إجمالاً باسم "العيوب") على تلك الضمانات والضمانات والتعويضات المقدمة من قبل الشركات المصنعة أو المرخص لها. لا يتحمل البائع مسؤولية الحصول على، أو دفع تكاليف الوصول إلى، المنتجات المثبتة، أو إلغاء تثبيتها، أو توصيل منتجات بديلة إلى موقع التثبيت، أو تثبيت منتجات بديلة لها. تبطل اللزائم الخاصة بالبائع بموجب هذا القسم 12.1 ما لم يقدم المشتري للبائع إخطارًا بالعيوب في غضون فترة زمنية معقولة من تاريخ اكتشاف المشتري للعيوب أو التاريخ الذي كان عليه اكتشافها فيه، وفي جميع الأحوال، في غضون 14 يومًا كحد أقصى. يجب على المشتري الاتصال بالبائع قبل الاتصال بالشركة المصنعة أو المرخصة. في حالة تقديم المشتري إخطارًا بالعيوب إلى الشركة المصنعة أو المرخصة، فيجب عليه إخطار البائع على الفور وإشراكه في أي مناقشات وإجراءات يتم اتخاذها مع الشركة المصنعة. لا يضمن البائع ولا يكفل أن البرامج ستكون خالية من الأخطاء والعيوب، أو أنها ستلبى احتياجات المشتري، أو أنها ستعمل دون انقطاع. دون الإخلال بأحكام القسم 15 أدناه (الذي يتناول المسؤوليات التي لا يمكن تقييدها بموجب القانون)، لا يقدم البائع أي ضمان أو كفاالة بأن البرمجيات ستوفر أداءً خاليًا من الأعطال عند استخدامها في بيئات خطرة، بما في ذلك أي استخدام يمكن أن يؤدي فيه تعطل البرمجيات مباشرة إلى الوفاة أو الإصابة الشخصية أو الأضرار المادية الجسيمة. إذا قام البائع بتوريد أي منتجات وبرمجيات تتضمن برامج مفتوحة المصدر، فلا يترتب على البائع أي مسؤولية عن العيوب في ملكية أو جودة المعلومات أو البرمجيات أو الوثائق، أو عن ضمان صحتها ودقتها وخلوها من حقوق الملكية الفكرية والنشر للآخرين و/أو اكتمالها و/أو إمكانية استخدامها.

12.2 ضمان/كفاالة المنتجات ذات العلامة التجارية الخاصة. ينطبق هذا البند فقط على المنتجات التي تحمل العلامة التجارية الخاصة بالبائع (يُشار إليها مجتمعة باسم "منتجات العلامة التجارية الخاصة")، ويضمن البائع و/أو يكفل أن منتجات العلامة التجارية الخاصة جديدة وخالية من عيوب المواد والتصنيع في ظل الاستخدام والظروف العادية لمدة سنة (1) واحدة من تاريخ الفاتورة الأصلية. في حال لم تتوافق منتجات العلامة التجارية الخاصة مع شرط الكفاالة/الضمان المذكور أعلاه خلال فترة الكفاالة/الضمان، يجب على المشتري إخطار البائع على الفور، وسيقوم البائع، وفقًا لتقديره وكحل حصري للمشتري، (1) بإصلاح أو استبدال منتجات العلامة التجارية الخاصة المعيبة؛ أو (2) برد المبلغ المدفوع للمشتري مقابل منتجات العلامة التجارية الخاصة المعيبة.

12.3 ضمان/كفاالة الخدمات. يضمن و/أو يكفل البائع أن الخدمات التي يقدمها سوف تتم بطريقة احترافية تتوافق مع معايير الصناعة ذات الصلة. شريطة أن يقوم المشتري بإخطار البائع كتابة وبالتفصيل الكافي عن خرق ضمان/كفاالة الخدمات في هذا البند 12.3 في غضون خمسة عشر (15) يومًا بعد تقديم الخدمات غير المطابقة، سيقوم البائع، حسب اختياره، (أ) بإعادة تنفيذ الخدمات بدون تكلفة إضافية على المشتري أو (ب) يمنح المشتري رصيدًا للمبالغ التي دفعها فعليًا للبائع مقابل الخدمات غير المطابقة. هذا هو التعويض الوحيد والحصري للمشتري، والمسؤولية الوحيدة والحصرية للبائع، فيما يتعلق بأي خرق للضمان و/أو الكفاالة المتعلقة بالخدمات التي يقدمها. ما لم يوافق البائع على خلاف ذلك، فإن ضمان/كفاالة هذه الخدمات تكون للمشتري بصفة شخصية ولا يجوز تخصيصها أو نقلها أو تمريرها إلى أي طرف ثالث.

12.4 سقوط الضمان/الكفاالة. تخضع الضمانات و/أو الكفاالات المذكورة هنا للقيود المحددة في مثل هذه الضمانات من قبل الشركة المصنعة أو المرخص لها، وفي أي حال، فهي لا تشمل التهلك الطبيعي وستكون غير فعالة ولن تنطبق على المنتجات والبرامج والخدمات التي تعرضت لإساءة الاستخدام أو الاستعمال العشوائي أو الإهمال أو الحوادث أو التلف أو التركيب غير السليم أو التعديل غير المصرح به أو الصيانة أو الإصلاح بشكل غير صحيح، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الاستخدام غير المتوافق مع مواصفات الشركة المصنعة أو الترخيص أو التعليمات الخاصة بها أو بالمزودين الآخرين، وفي حالة عدم وجود مثل هذه التعليمات، يجب اتباع أفضل الممارسات الصناعية.

12.5 معلومات المشتري. يقر المشتري ويوافق على أنه عند تنفيذ التزاماته بموجب هذه الشروط، سيعتمد البائع على دقة واكتمال المعلومات والوثائق التي يقدمها المشتري، وأن

يؤمنًا من تاريخ الفاتورة أو وفقًا لما تحدده وتخطره به إدارة مراقبة الائتمان لدى البائع. وفي جميع الأحوال، يجب على المشتري سداد المبلغ دون أي حق في تعويض أو دعوى مضادة أو حجز أو خصم. يجب على المشتري تقديم إشعار بأي نزاع بشأن الدفع خلال عشرة (10) أيام من تاريخ الفاتورة وإلا يعد المشتري متنازلًا عن أي حق في الاعتراض على هذه الفاتورة؛ ومع ذلك، فإن أي نزاع من هذا القبيل لا يُعفي المشتري من التزامه بسداد قيمة الفاتورة للبائع في الوقت المحدد. يحتفظ البائع بحق طلب ضمانات أو تأمين أو دفعة مقدمة من المشتري قبل الشحن. في حالة فشل المشتري في دفع إجمالي المبالغ المستحقة على الفاتورة بحلول تاريخ الاستحقاق، أو في حالة وقوع حدث إفساد (كما هو محدد في المادة 16.4 أدناه)، سيتم تعجيل كامل الرصيد المستحق للبائع على جميع الفواتير ويصبح مستحقًا بالكامل على الفور، ويتم تطبيق الحد الأقصى المسموح به للرسوم و/أو الفائدة المسموح بها بموجب القوانين على جميع الحسابات المتأخرة السداد ابتداءً من تاريخ استحقاق الفاتورة وحتى سدادها. يحق للبائع أيضًا، بالإضافة إلى جميع سبل الانتصاف الأخرى المتاحة بموجب القانون والعدالة، تعليق تنفيذ أي طلبات أو اتفاقيات نطاق عمل معلقة، وفقًا لما يسمح به القانون، لاسترداد أتعاب المحاماة المعقولة و / أو النفقات الأخرى التي تكبدها في تحصيل جميع المبالغ المستحقة من المشتري أو إنفاذ هذه الشروط والدفاع عنها بنجاح. يجوز للبائع مقاصة أي مبلغ مستحق على المشتري من أي مبلغ مستحق للمشتري. يحتفظ البائع بالحق في تحويل أي دفعة إلى أموال إلكترونية وفقًا لتقديره الخاص.

7. الشحن/التسليم. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابيًا، سيتم شحن جميع منتجات البائع على أساس "تسليم المصنع، مخزن البائع" (مفردات التجارة الدولية "إنكوتريمز" لعام 2020). يجوز للبائع، وفقًا لتقديره الخاص، استخدام أي شركات نقل تجارية وأي أساليب وطرق نقل لشحن المنتجات، عند الاقتضاء. يتحمل المشتري، حسب الاقتضاء، مسؤولية رسوم الشحن، بما في ذلك جميع رسوم الشحن والنقل والتأمين والمعالجة المعمول بها، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابيًا. ينتقل خطر فقدان المنتجات إلى المشتري عند التسليم إلى نقطة التسليم وفقًا لشروط الإنكوتريمز المطبقة المشار إليها أعلاه، وفي حال عدم تطبيق شروط الإنكوتريمز، ينتقل الخطر إلى شركة الشحن في نقطة الشحن. تنتقل الملكية مع المخاطر، باستثناء الحالات التي توجد فيها وجهة التسليم في مكان لا يوجد فيه للبائع تمثيل أو إذا كان التسليم مطلوبًا خارج منطقة التجارة الحرة التي يتواجد فيها البائع، حيث تنتقل الملكية في هذه الحالة إلى المشتري عند (1) التسليم في نقطة التسليم المحددة في عرض البائع؛ أو (2) قبل إتمام إجراءات الاستيراد مباشرة، أيهما أقرب. قد يتم تسليم البرمجيات إلكترونياً. تُقدَّر تواريخ الشحن أو غيرها من تواريخ الأداء المعمول بها بناءً على الاستلام الفوري للطلب وجميع المعلومات والرسومات والموافقات المطلوبة من المشتري. تعتبر أي تواريخ محددة للتسليم تقريبية فقط، ولا يعتبر وقت التسليم جوهريًا. لا يتحمل البائع أي مسؤولية عن أي تأخير في تسليم المنتجات والخدمات والبرامج الذي يحدث بسبب أحد الأحداث المشار إليه في القسم 20 أو بسبب إخفاق المشتري في تزويد البائع بتعليمات تسليم كافية أو أي تعليمات تخص توريد المنتجات والخدمات والبرامج. في حالة قيام المشتري، شفهيًا أو كتابيًا، بتأكيد تاريخ التسليم مع البائع ولكنه قام لاحقًا بتعليق الطلب أو لم يتمكن من قبول التسليم، فيتعين على المشتري تعويض البائع عن جميع التكاليف والمصروفات التي يتكبدها البائع نتيجة لذلك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تكاليف التخزين المعقولة. أي تأخير في شحن أو تسليم أي منتجات لا يُعفي المشتري من التزاماته بموجب هذه الشروط. يحتفظ البائع بالحق في إجراء شحنات جزئية دون أي مسؤولية أو عقوبة. يتعين على المشتري دفع ثمن الوحدات التي يتم شحنها سواء كانت هذه الشحنة تفي بالطلب كاملًا أو جزئيًا.

8. القبول. يعتبر المشتري قد قبل المنتجات والخدمات ما لم يُقدم إخطارًا كتابيًا بالرفض إلى البائع خلال خمسة (5) أيام عمل من تاريخ التسليم.

9. المرتجعات. يجب أن تتم إعادة المنتجات التي يقبل البائع إعادتها وفقًا لسياسة إرجاع المنتجات الخاصة بالبائع، والتي يتم إبلاغ المشتري بها من قبل البائع أو التي يتم نشرها على موقع: www.anixter.com/termsandconditions. مع مراعاة أي تعديلات تُجرى عليها من وقت لآخر. يحتفظ البائع بحقه في تطبيق رسوم إعادة التخزين على أي منتجات مرتجعة. لا يمكن إرجاع البرامج دون الحصول على إذن كتابي صريح مسبق من البائع.

10. النواقص. يجب على المشتري تقديم جميع مطالبات النقص كتابة إلى البائع خلال عشرة (10) أيام من استلام المنتجات؛ وإلا فسيتم اعتبار هذه المطالبات ملغاة. تخضع الكميات للسماحيات المعتادة للجهة المصنعة. بالنسبة للأسلاك والكابلات، تبلغ هذه السماحيات زيادة بمقدار 10% ونقصًا يبلغ 5%، ما لم ينص على خلاف ذلك في عرض أسعار البائع.

11. التوصيات. يقر المشتري ويوافق على أن أي رسومات أو تصاميم أو اقتراحات أو توصيات أو نصائح متعلقة بأي منتجات أو برامج أو خدمات بما في ذلك توصيات التثبيت أو الاستخدام (يشار إليها مجتمعة باسم "التوصيات") تُقدم "كما هي" ولأغراض إعلامية ومفاهيمية فقط. يقر المشتري أنه في حالة اتباعه لأي من هذه التوصيات، فإنه يفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة، ويوافق على أن البائع لن يكون مسؤولاً عن أي ضرر أو مطالبات أو التزامات أو خسائر

الشروط والأحكام العامة للبيع

الخدمات؛ أو (4) خرق التزاماته وإقراراته وضمائنه بموجب هذه الشروط؛ أو (5) الإهمال الجسيم أو أي فعل أو إغفال آخر فيما يتعلق بأداء التزاماته بموجب هذه الشروط؛ و (ب) امتثال المستحقين للتعويض لأي تكنولوجيا أو تصميمات أو تعليمات أو متطلبات، بما في ذلك أي مواصفات يقدمها المشتري أو طرف ثالث نيابة عن المشتري؛ و (ج) أي تكاليف معقولة ورسوم قانونية ونفقات مطلوبة من المستفيدين من التعويضات للرد على أمر استدعاء أو أمر محكمة أو أي استفسار حكومي رسمي آخر فيما يتعلق باستخدام المشتري للمنتجات أو البرامج أو الخدمات.

14.3 **الإخطار.** يجب على الطرف المستلم للتعويض: (1) تقديم إخطار كتابي سريع إلى الطرف المقدم للتعويض بشأن المطالبة؛ و (2) التعاون بشكل معقول فيما يتعلق بالدفاع عن المطالبة أو تسويتها، بما في ذلك تقديم جميع المعلومات والمساعدة المعقولة على نفقة الطرف المقدم للتعويض؛ و (3) منح الطرف المقدم للتعويض السيطرة الكاملة في الدفاع عن المطالبة وتسويتها، بشرط ألا تتضمن أي تسوية للمطالبة التزامًا بأداء محدد أو إقرارًا بالمسؤولية من قبل الطرف المستلم للتعويض. إن عدم تقديم إخطار في الوقت المناسب بشكل يضر بالطرف المقدم للتعويض يعني الطرف المقدم للتعويض من التزاماته بموجب هذه الشروط إلى الحد الذي تضرر فيه الطرف المقدم للتعويض، ويُعفى عدم تقديم إخطار في الوقت المناسب الطرف المقدم للتعويض من أي التزام بسداد أتعاب المحاماة التي تكبدها الطرف المستلم للتعويض قبل الإخطار.

14.4 تكون تعويضات الإغفاء المذكورة أعلاه شخصية بالنسبة للبائع (والأطراف المستفيدة الأخرى) والمشتري، ولا يجوز نقلها أو تخصيصها لأي شخص آخر، ما لم يذكر خلاف ذلك في موضع آخر من هذه الشروط. تحدد المادة 14.1 و 14.2، بخلاف أي سبل الانتصاف الحصرية للأطراف لأي مطالبات تنشأ بموجب الفقرتين 14.1 و 14.2، بخلاف أي سبل الانتصاف قد تكون متاحة ضد جهات تصنيع أو موردين تابعين للغير للمنتجات أو البرامج أو الخدمات..

15 **حدود المسؤولية.** إلى أقصى حد يسمح به القانون، لن يكون البائع مسؤولاً بأي حال عن أي أرباح مفقودة أو أعمال ضائعة أو إيرادات مفقودة أو تعويضات عن التأخير أو أي أضرار خاصة أو عرضية أو غير مباشرة أو عقابية أو تعبية، بغض النظر عن كيفية نشوئها، حتى لو كان الأطراف على علم بإمكانية حدوث مثل هذه الأضرار وسواء كانت مثل هذه الأضرار متوقعة أو لا. علاوة على ذلك، إلى أقصى حد يسمح به القانون، فإن مسؤولية البائع عن أي مطالبة تنشأ عن هذه الشروط أو تصنيع المنتجات أو البرامج أو الخدمات أو بيعها أو تسليمها أو استخدامها، سواء على سبيل الإهمال (بما في ذلك الإهمال والمسؤولية المشددة) أو التضليل أو التعويض أو خرق العقد أو غير ذلك، لا يجوز أن يتجاوز المبلغ المدفوع أو مستحق الدفع مقابل المنتجات و/أو البرامج و/أو الخدمات التي أدت إلى المطالبة، وفي أي حال من الأحوال يجب ألا يتجاوز قيمة الطلب المعمول بها. لا يوجد في هذه الشروط ما يحد أو يستبعد أي مسؤولية لا يمكن تحديدها بموجب القانون، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المسؤولية عن الوفاة أو الإصابة الشخصية الناجمة عن الإهمال والاحتياط والتضليل.

16 **الإنهاء والتعليق.** 16.1 بالإضافة إلى حقوق البائع المنصوص عليها في القسم 6 ورهناً بها، في حالة حدوث أي إخلال مادي بهذه الشروط أو الطلب أو بيان العمل من قبل أي من الطرفين، يجوز للطرف غير المخالف إنهاء الطلب أو بيان العمل المعمول بها بإعطاء إخطار كتابي مسبق قبل ذلك بثلاثين (30) يوماً؛ ما لم يكن الطرف المخالف قد عالج الإخلال قبل انقضاء فترة الثلاثين (30) يوماً.

16.2 يجوز للبائع إنهاء الطلب أو بيان العمل بإخطار المشتري في الظروف المنصوص عليها في القسم 20.

16.3 دون المساس بحقوق البائع والمشتري التي لا يجوز تقييدها بموجب القانون، في حالة قيام البائع بإنهاء الطلب أو بيان العمل بسبب خرق من جانب المشتري أو بسبب قوة القاهرة أو قيام المشتري بإنهاء الطلب أو بيان العمل لدواعي الملاءمة، لن يحق للمشتري الحصول على أي استرداد أو رصيد للرسوم المدفوعة أو المستحقة بموجب هذه الاتفاقية. يظل المشتري مسؤولاً عن دفع فواتير المنتجات والبرامج التي تم تسليمها بالفعل والخدمات التي تم تنفيذها بالفعل وعن الرسوم والتكاليف الموضحة في القسم 3 أعلاه، ودفع أي رسوم إغناء من الشركة المصنعة للعناصر التي لم يتم شحنها. في حالة إنهاء الطلب، تنتهي جميع التراخيص الممنوحة بموجبها أيضاً. مع مراعاة القيود والأحكام الأخرى لهذه الشروط، فإن أي أحكام يتعين أن تظل سارية بما يكفي لتحقيق نية الأطراف بشكل صحيح، ستستمر في النفاذ بعد انتهاء هذه الشروط أو إنهاؤها في وقت مبكر.

16.4 بالإضافة إلى أي إجراءات أخرى مقررّة وفقاً لهذه الشروط أو القانون المعمول به، يحق للبائع تعليق أو إنهاء طلب أو بيان العمل مع المشتري فوراً في حالة: (1) عدم سداده أي مبلغ مستحق للبائع عند استحقاقه؛ أو (2) عدم امتثاله لأي من التزاماته بموجب هذه الوثيقة؛ أو (3) تعرضه لتغير سلبي في مركزه المالي أو تحول إلى خطر ائتماني؛ أو (4) أصبح معسراً أو خاضعاً للحراسة القضائية أو إعادة التنظيم أو التنازل لصالح الدائنين، إلى الحد الذي يسمح به القانون (يُشار إلى كل منها باسم "حدث الإعسار").

أداء البائع يعتمد على تقديم المشتري لمعلومات وبيانات كاملة ودقيقة. تقع على عاتق المشتري مسؤولية التأكد أن المنتجات والبرامج والخدمات هي تلك التي طلبها وأن جميع المواصفات والكميات صحيحة.

12.6 **إخلاء المسؤولية.** إلى أقصى حد يسمح به القانون، فإن الضمانات والتعهدات المذكورة أعلاه هي حصريّة وتُجمل محل جميع الضمانات الصريحة والضمنية الأخرى من أي نوع، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي ضمانات تخص القابلية للتسويق، أو الجودة المرضية، أو الملاءمة لغرض معين، أو التوافق مع أي تمثيل أو وصف أو مواصفات، أو أداء، أو عدم انتهاك، وأي نوع آخر، بغض النظر عما إذا كان ينشأ بموجب القانون (التشريعي أو غير ذلك)، أو سياق التنفيذ، أو سياق المعاملات، أو أي أساس قانوني أو منصف آخر. لا شيء في هذه الشروط يستبعد أو يحد من أي ضمان أو تعويض لا يمكن تقييده أو استبعاده بموجب القانون (بما في ذلك ما يتعلق بالملكية والحيازة الهادئة) للمنتجات، في حالة الإخفاء المتعمد للعيوب أو حيث يؤدي الاستبعاد إلى حرمان المشتري من موضوع العقد. يقر المشتري بأنه (1) عميل تجاري وخبير في مجاله؛ (2) أنه من غير المعقول أن يعتمد المشتري على خبرة البائع؛ و (3) أنه ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك في عرض البائع، فإن المواصفات المتفق عليها هي التي تقدمها الجهة المصنعة للمنتجات أو الجهة المُرخّصة أو مالك البرنامج.

13 **ترخيص حقوق الملكية.**

13.1 **حقوق الملكية الفكرية.** فيما عدا منتجات العلامات التجارية الخاصة، يقر الطرفان بأن البائع هو موزع للمنتجات وبالتالي لا يملك حقوق الملكية الفكرية للمنتجات أو البرامج. تحتفظ كل جهة بالملكية الكاملة لجميع الحقوق والملكية والاهتمامات في ملكيتها الفكرية القائمة، والمعلومات السرية، والمواد و/أو التسليمات. يمنح المشتري للبائع ترخيصاً مدفوعاً بالكامل، غير حصري، وغير قابل للتنازل، وغير قابل للتحويل، وغير قابل للتخصيص الفرعي لاستخدام مادة المشتري لأداء التزاماته خلال فترة سريان بيان العمل أو الطلب القائم. بعد سداد الرسوم المستحقة بالكامل، يمنح البائع للمشتري ترخيصاً مدفوعاً بالكامل، ومحدوداً، وغير حصري، وغير قابل للتنازل، وغير قابل للتحويل، وغير قابل للتخصيص الفرعي، وداخلياً لاستخدام واستنساخ، لعمليات المشتري الداخلية الخاصة، التسليمات (وأي مواد للبائع كما يوفرها البائع فقط كجزء من التسليمات). لن يتم تفسير الخدمات على أنها "عمل لقاء أجر" أو أي مفهوم معادل بموجب القانون المعمول به.

13.2 **ترخيص البرنامج.** إذا كان ذلك متاحاً، سيُمنح المشتري ترخيصاً محدوداً لاستخدام أي برنامج كمبيوتر بشكل صارم وفقاً لاتفاقية الترخيص المقدمة من مصنع المنتج أو البرنامج، ويجب على المشتري الالتزام بشروط الترخيص المتعلقة بهذا المنتج أو البرنامج وضمن التزام عملائه بها في جميع الأوقات.

14 **التعويض.**

14.1 **من البائع.** يحيل البائع بموجب هذه الاتفاقية أي ضمان للحقوق الملكية الفكرية من الشركة المصنعة للمنتجات والبرامج والخدمات إلى المشتري. لا يجوز أن يكون التزام البائع بتعويض المشتري أكبر من تعويض حقوق الملكية الفكرية والقيود المفروضة عليها من قبل الشركة المصنعة لمثل هذه المنتجات والبرامج والخدمات، ولا يسري إلا إذا قام المشتري على الفور بإخطار البائع كتابياً بأي مطالبة انتهاك من هذا القبيل. في حالة وجود أي مطالبة بالانتهاك من هذا القبيل، فإن الحل الوحيد والحصري للمشتري، ووفقاً لخيار البائع الوحيد، هو أن يقوم البائع بما يلي: (1) ضمان حق المشتري في مواصلة استخدام المنتجات أو البرامج أو الخدمات المتأثرة؛ أو (2) استبدالها أو تعديلها بحيث لا تمثل انتهاكاً؛ أو (3) استرداد أي رسوم مدفوعة مسبقاً مرتبطة بالمنتجات أو البرامج أو الخدمات المتضررة. لا ينطبق التزام البائع بالتعويض إذا (أ) اتبع البائع مواصفات المشتري أو تعليماته أو تصميماته المتعلقة بالمنتجات أو البرامج أو الخدمات؛ أو (ب) استمر المشتري في استخدام المنتجات أو البرامج أو الخدمات بعد أن أبلغ البائع المشتري بالتعديلات المطلوبة لتجنب الانتهاك؛ أو (ج) ينجم الانتهاك المزعم عن سوء استخدام المشتري أو تعديله أو تحسينه للمنتجات و/أو البرامج و/أو الخدمات، مهما كانت الحالة، أو من استخدام ذلك مع منتجات أخرى لم يقدمها البائع أو يوافق عليها.

14.2 **من المشتري.** يجب على المشتري تعويض البائع والدفاع عنه وعن الشركات التابعة له ومديره ومسؤوليه وموظفيه ووكلائه وخلفائه والمتنازل لهم المخولين («المستحقون للتعويضات») ضد أي مطالبات ومطالب وأضرار والتزامات ونفقات (بما في ذلك تكاليف المحكمة والرسوم القانونية المعقولة) يتكبدها المستحقون للتعويضات نتيجة أو فيما يتعلق بما يلي: (أ) أي مطالبات من أطراف ثالثة تنشأ عن المشتري: (1) الإخفاق في الحصول على أي موافقة أو تفويض أو ترخيص مطلوب لاستخدام الحاصلين على التعويض لمواد المشتري؛ أو (2) استخدام المنتجات أو البرامج أو الخدمات بأي طريقة (على سبيل المثال، منفردة أو مجتمعاً) غير مسموح بها صراحةً بموجب هذه الشروط أو اتفاقية الترخيص المعمول بها أو المواصفات المقدمة من قبل الشركة المصنعة للمنتج و/أو البرنامج أو مقدم الخدمات؛ أو (3) إساءة استخدام أو تعديل أو تحسين أو برمجة المنتجات و/أو البرامج و/أو

الشروط والأحكام العامة للبيع

يجمعها البائع من المشتري فيما يتعلق بهذه الشروط قد يتم نقلها و/أو معالجتها في الولايات المتحدة أو مواقع أخرى بواسطة البائع أو طرف ثالث/مقاوم من الباطن معتمد، ووافق المشتري صراحةً على هذا النقل والمعالجة.

20. القوة القاهرة. لن يكون البائع مسؤولاً عن أي إخفاق في أداء التزاماته المقررة بموجب طلب أو بيان عمل إذ كان هذا الإخفاق ناتجاً عن أو ساهم في حدوثه بشكل مباشر أو غير مباشر القضاء والقدر أو أعمال إرهابية أو سلطة مدنية أو عسكرية أو وباء أو جائحة أو حرائق أو إضرابات أو النزاعات العمالية الأخرى، أو الحوادث، أو الفيضانات، أو الحرب، أو أعمال الشغب، أو عدم القدرة على تأمين المواد الخام أو مرافق النقل، أو القرصنة أو أي هجوم ضار آخر، أو تصفية أعمال الشركة المصنعة المعنية، أو أفعال شركات النقل أو إغفالاتها، أو فرض العقوبات أو القيود بموجب القانون أو اللوائح المعمول بها، أو عدم القدرة على الاستمرار في تسليم الطلب أو بيان العمل ذي الصلة بسبب مخالفة القوانين المعمول بها، أو الظروف التي ترتفع فيها تكاليف توفير المنتجات و/أو الخدمات و/أو البرامج على البائع بشكل كبير، و/أو تزداد فيها المخاطر المرتبطة بتوفير المنتجات و/أو الخدمات و/أو البرامج بشكل كبير، أو في أي حالة يكون فيها الاستمرار في تسليم الطلب أو بيان العمل ذي الصلة غير مجدٍ تجارياً و/أو عملياً للبائع، ولم يتوقع البائع مثل هذه التغييرات ولم يتمكن من التخفيف من هذه الظروف أو تجنبها هي أو أي ظروف أخرى خارجة عن سيطرة البائع المعقولة. إذا منع أي من الأحداث السابقة البائع من الوفاء بالتزاماته المقررة بموجب الطلب أو بيان العمل لمدة تزيد عن 14 يوماً، فيجوز للبائع إنهاء الطلب أو بيان العمل ذي الصلة.

21. القوانين. وجهة الاختصاص.

21.1. تخضع هذه الشروط وأي معاملات مزمنة هنا للقوانين الموضوعية في المملكة العربية السعودية، بغض النظر عن مبادئ تنازع القوانين، ولا تخضع لقوانين الأمم المتحدة. اتفاقية البيع الدولي للبضائع.

21.2. مع مراعاة البند 21.4، فإن أي قضية أو نزاع أو خلاف ("نزاع") بين الطرفين، بما في ذلك ما يتعلق بصياغة العقد أو تفسير هذه الشروط، والذي لا يمكن حله تجارياً من قبل الأطراف، يجب أن يخضع للولاية القضائية الحصرية لمحكمة السعودية.

21.3. مع مراعاة البند 21.4، يتفق الطرفان على أن محاكم المملكة العربية السعودية هي المحاكم الأنسب والأكثر ملاءمة لتسوية النزاعات، وبالتالي لن يجادل أي طرف في خلاف ذلك.

21.4. على الرغم من البندين 21.3 و 21.4 الواردين أعلاه، لا يجوز منع البائع من اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالنزاع في أي محاكم أخرى ذات اختصاص قضائي. إلى الحد الذي يسمح به القانون، يجوز للبائع اتخاذ إجراءات متزامنة في أي عدد من الولايات القضائية.

22. العلاقة بين الأطراف. أطراف هذا العقد مقاولون مستقلون ويتصلون صراحةً من أي شراكة أو امتياز أو مشروع مشترك أو وكالة أو صاحب عمل/موظف أو أي علاقات ائتمانية أو أي علاقة خاصة أخرى. لا يجوز لأي شخص ليس طرفاً في طلب أو بيان عمل أن يتمتع بأي منفعة أو حقوق بموجب أمر أو بيان العمل أو فيما يتعلق بأي منهما.

23. أحكام عامة. لا يمكن إجراء أي تعديلات أو تغييرات أو تنازلات أو إلغاء أو إنهاء لهذه الشروط خلال مجرى سير تعاملات الأطراف ولا يمكن إجراء مثل هذا التغيير إلا كتابياً وموقعاً من الممثلين المعتمدين للأطراف. لا يعتبر فشل أي طرف في ممارسة أي حق أو تعويض بموجب هذه الشروط تنازلاً عن هذا الحق أو التعويض ما لم يكن التنازل كتابياً وموقعاً من الطرف، ولا يجوز أن يكون أي تنازل ضمناً نتيجة قبول أي مدفوعات. لا يجوز للمشتري تعيين طلب أو بيان عمل، بموجب القانون أو غير ذلك، دون موافقة كتابية صريحة من البائع. أي شرط من هذه الشروط يصبح محظوراً أو غير قابل للتنفيذ في أي ولاية قضائية، فإنه يجب - بالنسبة لهذه الولاية القضائية - أن يتم تقييده أو إلغاؤه إلى الحد الأدنى الذي تتطلبه هذه الولاية القضائية، وتظل الأحكام المتبقية سارية المفعول نافذة بالكامل. يقر المشتري بأن شروط أو محتوى أي مستند مرتبط تشعبياً، بصيغته المعدلة من وقت لآخر، مدرج في هذه الشروط عن طريق الإشارة إليه، وأنه من مسؤولية المشتري مراجعة الشروط أو المحتوى في الارتباطات التشعبية المشار إليها. يجب أن تكون جميع الإشعارات بموجب هذه الشروط كتابية (على سبيل المثال، البريد الإلكتروني أو البريد الفعلي أو خدمة البريد السريع المسجلة) وموجهة إلى الطرف الآخر على عنوانه المنصوص عليه في الطلب أو بيان العمل.

17. السرية. يجب على الطرف المستقبل حماية المعلومات السرية الخاصة بالطرف المُفصح بنفس درجة العناية التي يستخدمها الطرف المستقبل عادةً في حماية معلوماته السرية، على ألا يقل ذلك بأي حال من الأحوال عن درجة العناية المعقولة. لا يجوز للطرف المستقبل أن يكشف لأي طرف ثالث عن أي معلومات سرية يتلقاها من الطرف المُفصح. لا يدخل ضمن المعلومات السرية المعلومات التي: (1) تكون متاحة علانية بأي طريقة ليست من فعل الطرف المستقبل أو نتيجة لإغفال من جانبه (2) تم استلامها بشكل قانوني من طرف ثالث بعد الإفصاح عنها، (3) كان الطرف المستقبل على علم بها قبل استلامها دون أي خرق لأي من التزامات السرية، أو (4) تم تطويرها بشكل مستقل من قبل الطرف المستقبل دون استخدام المعلومات السرية الخاصة بالطرف المُفصح. إذا أصبح الطرف المستقبل ملزماً قانوناً بالكشف عن أي معلومات سرية بموجب أمر من المحكمة أو أي إجراء حكومي قانوني آخر، يجوز للطرف المستقبل أن يفصح عن المعلومات السرية بالقدر الذي يُطلب منه فقط، وإلى الحد الذي يسمح به القانون، بعد تقديم إشعار كتابي سريع إلى الطرف المُفصح عن هذا الإفصاح المرتقب. لا يجوز لأي من الطرفين استخدام هذه المعلومات السرية بأي شكل من الأشكال ولأي غرض، باستثناء ما هو مصرح به بموجب الأمر أو بيان العمل. يجوز لأي من الطرفين الكشف عن المعلومات السرية لمُدققي الحسابات أو المحامين التابعين له مع إلزامهم بالسرية على نحو لا يقل صرامة، أو يجوز للبائع الكشف عن المعلومات السرية للشركات التابعة له و/أو الأطراف الثالثة على أساس الحاجة إلى المعرفة بالقدر اللازم.

18. الامتثال للقانون. يجب على كل طرف الالتزام بجميع القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها، يشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التصدير والاستيراد، والقيود التجارية، ومكافحة الرشوة ومكافحة الفساد، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة الاتجار بالبشر والعبودية، وحماية البيئة، والصحة والسلامة. قد تخضع المنتجات والبرامج لضوابط التصدير بموجب القوانين واللوائح والعقوبات و/أو التوجيهات الخاصة بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ودول أخرى، وفي هذه الحالة يُصرح باستخدام هذه المنتجات والبرامج (على سبيل المثال، من خلال ترخيص تصدير معتمد وصادر من الحكومة، والذي يجب على المشتري الحصول عليه) فقط من قبل المستخدم النهائي في الوجهة المحددة في مستندات المعاملة بين البائع والمشتري. لا يجوز للمشتري بيع المنتجات والبرامج (في شكلها الأصلي أو بعد دمجها في منتجات أخرى) أو تصديرها أو إعادة تصديرها أو نقلها أو التسبب في تصديرها أو إعادة تصديرها إلى أي بلد أو شخص يُحظر البيع له أو التصدير أو إعادة التصدير أو النقل (فعلياً أو اعتبارياً) دون الحصول أولاً على جميع التفيويضات أو التراخيص المطلوبة. إلى الحد الذي يسمح به القانون، يجب على المشتري تعويض البائع وحمايته من أي خسارة أو ضرر ينشأ عن انتهاكه لأي من هذه القوانين والقواعد واللوائح. علاوة على ذلك، لا يجوز للمشتري استخدام أي منتجات أو برامج أو خدمات أو نقلها أو الوصول إليها بغرض استخدامها في النهاية في أنشطة متعلقة بأي أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية أو تكنولوجيا الصواريخ ما لم يتم الحصول على تصريح بذلك من قبل الشركة المصنعة وأي حكومة و/أو هيئة تنظيمية ذات صلة بموجب لائحة أو ترخيص محدد. إذا تلقى البائع إشعاراً بأن المشتري قد تم تحديده أو أصبح محظوراً كطرف خاضع للعقوبات أو القيود بموجب القانون أو اللوائح المعمول بها (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قائمة الأشخاص المرفوضين الصادرة عن مكتب الصناعة والأمن ("BIS") التابع لوزارة التجارة الأمريكية، قائمة الكيانات الممنوعة أو قائمة الكيانات التي لم يتم التحقق منها، قائمة المواطنين المعينين خصيصاً والأشخاص المحظورين التابعة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية ("OFAC")، أو قائمة الأطراف المحظورة التابعة لإدارة ضوابط التجارة الدفاعية بوزارة الخارجية الأمريكية ("DDTC")) وأي قائمة عقوبات مماثلة بموجب أي ولاية قضائية أخرى ذات صلة بالمشتري و/أو شراء الخدمات و/أو المنتجات و/أو البرامج وفقاً لهذه الشروط)، فلن يكون البائع ملزماً بأداء أي من التزاماته بموجب أي طلب أو بيان عمل. قد تتضمن المعدات أو الأنظمة أو الخدمات التي يقدمها البائع أو تستخدم معدات الاتصالات أو الأنظمة أو الأجزاء أو المكونات أو العناصر أو الخدمات التي لها قيود على المصادر اعتماداً على الاستخدام المقصود بموجب المادة 889 من قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2019 (القانون. العام. رقم 115-232).

19. الخصوصية. يجب على كل طرف الالتزام بجميع القوانين المعمول بها التي تحكم جمع البيانات الشخصية واستخدامها والإفصاح عنها (على النحو المحدد في قوانين حماية البيانات المعمول بها) ويجب أن يحصل على أي موافقات مطلوبة فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية وفقاً لما يقتضيه القانون. يقر المشتري بأنه بما أن الشركة الأم للبائع يقع مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة وتعمل على مستوى العالم، فإن البيانات التي

الشروط والأحكام العامة للبيع

في حالة قيام البائع بتقديم خدمات متعلقة بتخزين المنتج إلى المشتري بموجب نشرة مدة التخزين، أو نشرة الفاتورة ومدة الاحتفاظ، أو الطلب الذي يشير على وجه التحديد إلى هذه الشروط، فسيتم تطبيق الشروط والأحكام الإضافية التالية. أي مصطلحات مكتوبة بأحرف كبيرة مستخدمة هنا ولم يتم تعريفها يجب أن يكون لها المعنى المنصوص عليه في نشرة مدة التخزين أو نشرة الفاتورة ومدة الاحتفاظ، حسب الاقتضاء. يجب أن يكون لمصطلحي "الشركة" و "المشتري" نفس المعنى فيما يتعلق بالشروط. في حالة وجود تعارض بين الشروط والأحكام الإضافية التالية والشروط الأساسية، تُطبق هذه الشروط والأحكام.

24. المدة والإنهاء. يجب تنفيذ نشرة مدة التخزين ونشرة الفاتورة ومدة الاحتفاظ طوال مدة التخزين (إذا لم يتم تحديد مدة تخزين، يجب أن تكون المدة تسعين (90) يوماً) ويتم تجديدها تلقائياً بعد ذلك لمدة ثلاثين (30) يوماً متتالية ما لم يتم إنهاؤها قبل ذلك على النحو المنصوص عليه في هذه الوثيقة. يجوز لأي من الطرفين إنهاء نشرة مدة التخزين أو نشرة الفاتورة ومدة الاحتفاظ من خلال تقديم إشعار كتابي مسبق بمدة لا تقل عن ثلاثين (30) يوماً إلى الطرف الآخر. علاوة على ذلك، يجوز للبائع إنهاء نشرة مدة التخزين أو نشرة الفاتورة ومدة الاحتفاظ على الفور في حالة فشل المشتري في دفع أي فاتورة مستحقة للبائع في الوقت المحدد. في تاريخ سريان إنهاء نشرة مدة التخزين هذه أو نشرة الفاتورة ومدة الاحتفاظ، يجب على البائع شحن أي منتجات متبقية مخزنة نيابة عن المشتري، على مسؤولية ونفقة المشتري وحده، إلى موقع الشحن إلى المشتري المعين.

25. تخزين المنتجات. لمصلحة المشتري، يجب على البائع استلام المنتجات وتفرغها وتخزينها في المنشأة. يجوز للبائع تغيير موقع المنشأة بعد إرسال إشعار مسبق للمشتري. يجب أن يتم تخزين المنتجات في المنشأة على مسؤولية ونفقة المشتري وحده.

26. الشحن. يجب على البائع شحن المنتجات إلى الموقع المحدد للشحن بعد إصدار المشتري لطلب الشحن (كما هو محدد أدناه)، وذلك على مسؤولية ونفقة المشتري وحده. يعني "أمر الشحن" طلباً مكتوباً صادراً من المشتري إلى البائع لتحديد: (1) المنتج المعين الذي سيتم شحنه؛ (2) كمية المنتجات التي سيتم شحنها؛ (3) طريقة الشحن التي اختارها المشتري؛ و (4) وجهة الشحن، إذا كانت مختلفة عن الموقع المحدد للشحن. بعد قبول طلب الشحن، يجب على البائع شحن الكمية المطلوبة من المنتجات المحددة في طلب الشحن في أقرب وقت ممكن تجارياً، ما لم يتم الاتفاق على تاريخ محدد بين الطرفين. إذا لم يحدد المشتري طريقة الشحن أو شركة النقل، يجب على البائع بذل جهود معقولة تجارياً لشحن المنتجات بالطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة، ولكنه لا يضمن أنه يكون هذا الخيار هو الأقل تكلفة. قد يتم تسليم المنتجات المخزنة نيابة عن المشتري في شحنة واحدة أو عدة شحنات بناءً على تقدير البائع. يجب تضمين رسوم الشحن في فاتورة البائع للمشتري، بشرط أن يطلب البائع، وفقاً لتقديره، من المشتري دفع الرسوم والتكاليف المرتبطة بالشحن مسبقاً.

27. الفواتير والدفع. بغض النظر عما إذا كان يتم تخزين المنتجات نيابة عن المشتري أو إذا تم شحنها بالفعل إلى الموقع المحدد للشحن الخاص بالمشتري، يجب على المشتري دفع الفواتير الصادرة من البائع إلى المشتري عن شراء المنتجات في وقتها المحدد. يجب على البائع إرسال فاتورة إلى المشتري برسوم التخزين بالإضافة إلى الضريبة المطبقة، ويجب على المشتري أن يدفع للبائع رسوم التخزين ضمن شروط الدفع الواردة في الفاتورة. في حالة فشل المشتري في دفع إجمالي المبالغ المستحقة على الفاتورة بحلول تاريخ الاستحقاق، سيتم تعجيل كامل الرصيد المستحق للبائع على جميع الفواتير ويصبح مستحقاً بالكامل على الفور، ويتم تطبيق الحد الأقصى المسموح به للرسوم وأو الفائدة المسموح بها بموجب القوانين على جميع الحسابات المتأخرة السداد ابتداءً من تاريخ استحقاق الفاتورة وحتى سدادها. يحق للبائع أيضاً، بالإضافة إلى جميع سبل الانتصاف الأخرى المتاحة في القانون أو في حقوق الملكية، تعليق أداء الخدمات بموجب نشرة مدة التخزين أو نشرة الفاتورة ومدة الاحتفاظ واسترداد أتعاب المحاماة المعقولة وأو النفقات الأخرى المتكبدة لتحويل جميع المبالغ المستحقة من المشتري لإنفاذ الشروط أو الدفاع عنها بنجاح. يجوز للبائع مقاصة أي مبلغ مستحق على المشتري من أي مبلغ مستحق للمشتري.

28. الملكية ومخاطر فقدان المنتجات. يقوم البائع بتخزين المنتج الذي اشتراه المشتري فقط. وعلى هذا النحو، في حالة نشرة مدة التخزين، تظل ملكية المنتج ومخاطر الفقدان في جميع الأوقات مع المشتري، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عند تخزينها في المنشأة. في حالة نشرة الفاتورة ومدة الاحتفاظ، يتم نقل الملكية ومخاطر الفقدان بناءً على (أ) إقرار البائع بطلب الشراء الخاص بالمشتري أو (ب) الوقت الذي ينقل فيه مصدر توريد البائع الملكية وأو خطر الفقدان إلى البائع. يقر المشتري ويوافق على أن البائع لن يكون عليه أي التزام على الإطلاق بالحفاظ على أي تأمين يغطي المنتج على وجه التحديد. على هذا النحو، يكون المشتري هو المسؤول الوحيد، ويطلب منه الحفاظ على التأمين لتغطية أي مخاطر لفقدان المنتجات أثناء تخزينها في المنشأة. يوافق المشتري على تعويض البائع والشركات التابعة له والمساهمين والمسؤولين والمدبرين والموظفين والوكلاء والخلفاء والمنتازل لهم والدفاع عنهم وحمايتهم وإبراء ذمتهم من جميع المسؤوليات الناشئة عن أي خسارة أو ضرر يلحق بالمنتجات لأي سبب كان، بما في ذلك الحرائق، والحشرات، والقوارض، والصدأ، والتآكل العادي، والتسرب، والرطوبة، والتغيرات في درجات الحرارة، والقضاء والقدرة، والتدهور بمرور الوقت، أو التلف أو أي خسارة أو ضرر ناتج عن أسباب خارجية عن سيطرة البائع المعقولة. علاوة على ذلك، يكون المشتري مسؤولاً عن جميع مخاطر فقدان المنتجات أثناء الطريق إلى الموقع المحدد للشحن الخاص بالمشتري أو إلى وجهة أخرى قد يحددها المشتري كتابياً.